جامعة محمد لمين دباغين – سطيف 2
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم الحقوق

تلخيص متعلق بالدروس الحضورية في مقياس التنمية المحلية المستدامة

السنة أولى ماستر: تخصص إدارة وتسيير الجماعات المحلية

من أعداد أستاذ المادة:
الدكتور : جبابلة عمار
أستاذ محاضر أ

السنة الجامعية: 2021-2022

مقدمة

أصبحت التنمية بمفهومها الشامل هدفا لكل شعوب العالم فقيرها وغنيها، كل يسعى إلى تحقيقها بماله من إمكانيات وقدرات، وقد ازداد الاهتمام بها خصوصا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، فالتنمية في جوهرها عملية حضارية متكاملة ، تمثل نقلة نوعية على مستوى المجتمع كله بجميع طبقاته الاجتماعية، وبالتالي فهي تكتسي أبعادا عديدة سياسية و اقتصادية والبيئية....إلخ، ولا يمكن بأي حال من الأحوال حصرها فقط في البعد الاقتصادي وما يحققه هذا الأخير من ازدهار ونمو ورفع مستوى المعيشة، لأن ذلك سيرافقه استغلال الإمكانيات المتوفرة خاصة الطبيعية منها سواء كانت متجددة أو غير متجددة بشكل يؤدي إلى استنزافها ، وهو ما يمس بمستقبل الأجيال المقبلة وحقها من الانتفاع بهذه الموارد، ومن هنا جاء مفهوم التنمية المستدامة لتحقيق التوازن بين التنمية من جهة وحفظ حقوق الأجيال المقبلة من جهة أخرى. وقد شرعت العديد من الدول في الوقت الحالي إلى بذل جهود حثيثة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، من خلال وضع جملة من التدابير تتيح للحكومة ومختلف الفاعلين معها، تنسيق الجهود والعمل معا من أجل تجسيد وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وبالتالي فإن خطة عام 2030 تتطلب حكم راشد لتجسيدها، هذا المصطلح المتداول بكثرة في وقتنا الحالي، ظهر في أواخر القرن الثالث عشر كمرادف لمصطلح الحكومة، ليصبح كمصطلح قانوني عام 1978، أضحى من متطلبات التنمية المستدامة، وأنه لا يمكن أن تصورها دون حكم راشد، لأن مفهوم هذا الأخير يرتبط بجميع مؤسسات الدولة سواء المركزية أو اللامركزية، إضافة إلى هيئات المجتمع المدني وشركات القطاع الخاص، ويجعلها تنظر نظرة طويلة الأمد وتراعي مصالح الأجيال الحالية ومصالح الأجيال المقبلة.

وعليه فإن التنمية المحلية المستدامة تحتاج إلى حكم محلي راشد من اجل تجسيدها على أرض الواقع، وأن ارتباطها بالتنظيم الإداري المحلي أصبح حقيقة ثابتة في مختلف الدول.

بناءا على ما سبق سنحاول دراسة موضوع التنمية المحلية المستدامة من خلال ثالث محاور أساسية: **المحور الأول** نخصصه للإطار المفاهيمي وضبط المصطلحات ذات الصلة (التنمية

المحلية، التنمية المستدامة. الحكم الراشد..)، **أما <u>المحور الثاني</u>:** فنخصصه لدراسة العلاقة بين المتغيرات التي تطرحها التنمية المحلية المستدامة، أولا: العلاقة بين الحكم الراشد والإدارة المحلية، ثانيا: العلاقة بين الإدارة المحلية والتنمية المحلية، ثالثا: العلاقة بين الدارة المحلية والتنمية المستدامة، أما **<u>المحور الثالث</u>:** فنخصصه لدراسة الآليات الاقتصادية والبيئية لتفعيل دور الجماعات الإقليمية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي

المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية

للوقوف على مفهوم التنمية المحلية يجب التطرق أولا تعريف مصطلح التنمية، ثم نقوم بتعريف التنمية المحلية وتحديد مجالاتها، وأخيرا إلى مقوماتها وذلك على النحو التالي:

الفرع الأول: تعريف التنمية

التنمية في قواميس اللغة العربية تعني التغيير المرتبط بالزيادة في شيء ما في وقت معين، وهناك عدة مصطلحات لصيقة بالتنمية يجب التفريق بينها مثل مصطلح النمو، هناك من يعتقد أن له نفس معنى التنمية، والحقيقة أنهما مصطلحين مختلفين ولا يحملان نفس المعنى.

حيث يعرف النمو بأنه تطور الاقتصاد أي زيادة الدخل القومي، فنمو الشيء يعني زيادته أو تطوره إلى حال أفضل، في حين تعني التنمية وجود إجراءات وتدابير وخطط من أجل إحداث النمو خلال فترة زمنية معينة، أي أن التنمية فعل والنمو ردت فعل.

لذلك نجد من الناحية الإصلاحية أن مفهوم التنمية واسع ويتضمن عدة معاني تختلف حسب التخصصات والأيديولوجيات، فلا يوجد إجماع حول تعريف التنمية، وإنما هناك عدة تعاريف فقهية لها.

ولقد جاء في تقرير اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للعلوم والتكنولوجيا من أجل التنمية لعام 1978: " أن المسلم به عموما هو أن التنمية ليست مجرد مرادف لمصطلح النمو، لكنها تتضمن اعتبارات أخرى عديدة تتعلق أساسا برفاهية الانسان، منها ما هو ثقافي وما هو روحي وما هو مادي."

وعليه فإن التنمية تتضمن خاصيتين أساسيتين هما الشمولية والتكامل، بمعنى نجاح التنمية لا يقتصر على الاهتمام بالجانب الاقتصادي وإهمال الجوانب الأخرى لحياة الأفراد وإلا كانت التنمية ناقصة وغير متكاملة.

الفرع الثاني: تعريف التنمية المحلية

اختلف الفقه في إيجاد تعريف محدد ودقيق للتنمية المحلية، حيث توجد لها عدة تعريفات يمكن أن نصوغ بعضها على سبيل المثال، فقد عرفت بأنها:" العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين جهود المواطنين وجهود السلطات العمومية، للارتفاع بمستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا، اجتماعيا، ثقافيا، حضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة في منظومة شاملة ومتكاملة."

وهناك من يعرفها على أنها: " عبارة عن عملية يمكن من خلالها الدمج بين الجهود الحكومية والجهود الشعبية على مستوى المحليات من خلال استغلال الموارد المالية والبشرية والطبيعية المتاحة على مستوى تلك المحليات، بغية التوصل إلى تلبية وتحقيق الاحتياجات والمتطلبات المحلية إلى أعلى مستويات الرفاه.

نلاحظ من خلال هذين التعريفين أن التنمية المحلية مفهوم شامل ومتكامل يمس مجالات مختلفة تلبي احتياجات المجتمع على مستوى المحلي، سنحاول معرفة هذه المجالات.

الفرع الثالث: مجالات التنمية المحلية

تشمل مجالات التنمية المحلية مايلي:

أولا: التنمية الاقتصادية: إن الهدف الأساسي والأول للتنمية المحلية يتمثل في رفع وتحسين المستوى المعيشي للمواطن، إذن فالتنمية الاقتصادية يقصد بها عملية تحسين وتنظيم استغلال الموارد المادية والبشرية المتاحة بهدف زيادة الإنتاج الكلي من السلع والخدمات بمعدل أسرع من معدل زيادة السكان بهدف تحقيق زيادة في الدخل الفردي.

ثانيا: التنمية الاجتماعية: يسعى هذا المجال إلى تنمية الجانب الاجتماعي لأفراد الإقليم الواحد حيث أن جوهر هذا المفهوم هو العنصر البشري، والتركيز على قواعد مشاركة الفرد في التفكير وإعداد وتنفيذ البرامج الرامية للنهوض به، وخلق الثقة لديه في فعالية برامج التنمية الاجتماعية التي تنحصر أساسا في الخدمات الاجتماعية العامة: مثل الصحة، التعليم، السكن، الضمان الاجتماعي.

ثالثا: التنمية الإدارية: تتمثل في معالجة المشاكل الإدارية التي تواجهها الدول في محاولاتها لإقامة تقدم صناعي، زراعي، اجتماعي...، وذلك من خلال محاولة تطوير التنظيمات الإدارية ومحاربة البيروقراطية، وإيجاد قيادة إدارية فعالة.

كما أن مفهوم التنمية الإدارية يرتبط أكثر بتنمية وتطوير القدرات البشرية في الإدارة لتحقيق عنصر الكفاءة والفعالية في المؤسسات الإدارية، وزيادة مهاراتها وقدراتها العلمية لحل ما يواجهها من مشاكل ورفع مستوى أدائها.

رابعا: التنمية السياسية: هي العمل على تكوين رأي عام يهتم بالحياة السياسية ويشارك في صنع القرار عن طريق مجموعة من الوسائل مثل: الأحزاب، الجمعيات، النقابات، التي تهدف إلى ترقية علاقة الدولة بالمجتمع وتطوير الثقافة السياسية السائدة.

الفرع الرابع: مقومات التنمية المحلية

تعتمد التنمية المحلية لتحقيق أهدافها في مختلف مجالاتها المبينة أعلاه، على مجموعة من المقومات (شروط) التي تتمثل فيمايلي:

أولا: وجود تنظيم إداري محلي (إدارة محلية)

بمعنى وجود إدارة محلية إلى جانب الإدارة المركزية مهمتها إدارة المرافق العمومية المحلية وتنظيم الشؤون المحلية وتلبيتها، وهو ما يقتضي وجود نظام إداري لامركزي يعمل على تجسيد وتفعيل التنمية المحلية.

ويقصد باللامركزية الإدارية كنظام اداري تعتمده مختلف الدول بأنها:" توزيع الوظيفة الإدارية بين الإدارة المركزية في العاصمة وبين هيئات إدارية محلية إقليمية ومرفقية تتمتع بالشخصية المعنوية وبجزء من الاستقلال الإداري والمالي مع بقائها خاضعة لرقابة الإدارة المركزية، حفاظا على الوحدة الإدارية والسياسية داخل الدولة."

ومن تطبيقات الإدارة المحلية في الجزائر نجد البلدية والولاية أو ما يعرف بالجماعات المحلية أو الإقليمية، التي ينظمها قانون البلدية 10/11، وقانون الولاية 07/12.

ثانيا: التمويل المحلي (المقومات المالية)

تعتبر الوسائل المالية عاملا أساسيا في التنمية المحلية، إذ أن نجاح الجماعات المحلية في أداء مهامها والقيام بالأعباء الملقاة على عاتقها، يتطلب أن تكون هناك موارد مالية لتغطية نفقات هذه الأعباء، فكلما زادت الموارد المالية التي تخص الجماعات المحلية، كلما أمكن لها ممارسة اختصاصاتها على أكمل وجه تلبية للاحتياجات المحلية العامة، وهنا يطرح سؤال حول مصدر هذه الموارد؟ وكيفية تحصيلها باعتماد الجماعات المحلية على نفسها دون اللجوء الى الإعانات من الخزينة العامة للدولة أو ما يعرف بالتمويل المحلي. هذا الأخير يمكن تعريفه بأنه: كل الموارد المالية المتاحة والتي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة لتمويل التنمية المحلية على مستوى الجماعات المحلية بشكل يزيد من استقلاليتها عن الحكومة المركزية في تحقيق التنمية المحلية المنشودة."

تجدر الإشارة في هذا الصدد أن الموارد المالية المحلية تقسم إلى قسمان: موارد مالية ذاتية وموارد مالية خارجية، فالأولى هي مجموعة الموارد الناتجة عن الضرائب والرسوم المحلية، وإيرادات الأملاك العامة للجماعات المحلية بما فيها الموارد الخاصة الناتجة عن تشغيل واستثمار المرافق المحلية.

أما الموارد المالية الخارجية فتتمثل في القروض والإعانات والتبرعات والهبات، التي تلجأ إليها الجماعات المحلية عندما لا تستطيع تغطية كافة حاجات سكانها بمواردها الذاتية.

ثالثا: مقومات بشرية

يعد العنصر البشري من أهم مقومات التنمية المحلية، فهو الذي يستخدم الموارد المتاحة ويدير التمويل اللازم لإقامة المشروعات العامة وخلق الثروة، فوسيلة تحقيق التنمية هو الانسان، كما أن هدف التنمية المحلية هو تنمية الموارد البشرية من مختلف الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية ...إلخ، وفي هذا الإطار لا يمكن إغفال الجهود الفردية والذاتية المتمثلة في المشاركة الشعبية الى جانب الجهود الحكومية لتحقيق التنمية المحلية.

وإذا ما تجاهلت الدولة هذا العنصر البشري المهم وركزت فقط على جوانب أخرى، فإنها ستخلق بذلك عبئ مستمر على التنمية يتمثل في وجود عنصر بشري يزداد عددا ويقل كفاءة دون أن يقدر على تقديم قيمة مضافة تخدم التنمية.

وعليه فإن تحقيق التنمية المحلية رهين باعتماد وتفعيل العناصر التي تدخل ضمن المقومات البشرية والتي تتمثل في دور المشاركة الشعبية والمجتمع الدني في التنمية المحلية.

المطلب الثاني: التنمية المستدامة

تعتبر التنمية المستدامة أهم تطور في الفكر الحديث يضاف إلى التطور المستمر لمفهوم التنمية، وباعتبار التنمية المستدامة هي التنمية التي لا تتعارض مع البيئة، سنحاول فيمايلي دراسة مفهوم التنمية المستدامة أولا ثم نتطرق إلى أبعادها ونختم بأهدافها وذلك على النحو التالي:

الفرع الأول: مفهوم التنمية المستدامة

يقتضي الوقوف على مفهوم التنمية المستدامة التطرق أولا إلى تطورها التاريخي ثم الى تعريفها

أولا: التطور التاريخي للتنمية المستدامة

بدأ الوعي العام والاهتمام بالبيئة الطبيعية مع بداية الستينات من القرن العشرين، فقد أدى التطور العلمي والتقدم التكنولوجي الذي حققه الانسان في شتى المجالات إلى الادراك بأن بعض الأنشطة

البشرية تضر بالبيئة الطبيعية بشكل كبير ومتسارع، الأمر الذي أكدته المؤلفات العلمية خلال تلك الفترة أهمها كتاب راشيل كارسون: "الربيع الصامت"، ومقال غاريت هاردين: "مأساة العموم". ثم سرعان ما بدأ اهتمام العالم ينصب على توفير إدارة استراتيجية متماسكة للقضايا البيئية، وقد ساهم حدثان في أوائل السبعينيات من القرن الماضي إلى زيادة الضغط على المجتمع الدولي لبذل المزيد من الجهود في هذا المجال، الأول يتعلق بدراسة أجراها نادي روما بعنوان " حدود النمو"، التي قدمت صورة قاتمة لمستقبل البشرية إذا استمر التدهور البيئي، أما الحدث الثاني فهو مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة البشرية الذي انعقد في ستوكهولم عام 1972 (مؤتمر ستوكهولم).

وقد كان أهم حدث تاريخي لهذا المؤتمر هو اعتماد إعلان ستوكهولم، الذي يحتوي على 26 مبدأ تعكس الاتفاق العام على ضرورة اتخاذ إجراءات عالمية منسقة من أجل الحفاظ على البيئة البشرية وتعزيزها.

وفي عام 1983، صوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة على إنشاء اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، وهي هيئة مستقلة، أصبحت تعرف فيما بعد بلجنة برونتلاند Brundtland، وكان اختصاصها يتناول العلاقة بين حماية البيئة والتنمية، وصياغة مقترحات واقعية للتوفيق بين الموضوعين وتحقيق التوازن بينهما، وفي عام 1987 أصدرت هذه اللجنة تقريرا بعنوان " مستقبلنا المشترك" تطرقت من خلاله لأول المرة للعلاقة بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وقد عرفت اللجنة التنمية المستدامة بأنها: " التنمية التي تلبي حاجيات الجيل الحالي، دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها."

وقد أدى تقرير برونتلاند إلى قيام الأمم المتحدة بعقد عالمي آخر حول البيئة والتنمية، هو مؤتمر ريو لعام 1992 المتعلق بالبيئة والتنمية، الذي حقق نجاحا مذهلا من حيث التوافق الدولي، حيث أسفر على ثلاث وثائق هامة هي إعلان ريو، وخطة عمل القرن 21، وأدى إلى تشكيل لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، هذه الأخيرة تعتبر بمثابة هيئة عالمية لمراجعة التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن 21 وتعزيز الحوار العالمي والشراكات من أجل التنمية المستدامة.

وفي محاولة للبناء على نجاح مؤتمر ريو لعام 1992، عقدت الأمم المتحدة اجتماعات عديدة لتحفيز التقدم في مجال التنمية المستدامة، تشمل الجلسة الخاصة للجمعية الأمم المتحدة لعام

1997 بعد 5 سنوات من مؤتمر ريو (ريو +5)، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة لعام 2002 في جوهانسبورغ، جنوب إفريقيا (ريو +10)، مؤتمر الأمم المتحدة لعام 2012 بشأن التنمية المستدامة، المنعقد في ريو ديجانيرو (ريو +20).

ثانيا: تعريف التنمية المستدامة

لا يوجد تعريف واحد متفق عليه للتنمية المستدامة، حيث فسر هذا المصطلح بطرق متباينة من قبل الفقهاء والمفكرين، وظهرت العديد من التعاريف التي تضمنت عناصره وأبعاده تارة، وشروطه وأهدافه تارة أخرى.

فمثلا عرفت لجنة برونتلاند التنمية المستدامة بأنها:" التنمية التي تلبي حاجيات الجيل الحالي، دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها."، أما قاموس ويبستر Webster فعرفها بأنها: " تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئيا أو كليا."

ويعرف الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة، التنمية المستدامة بأنها: " تحسين نوعية الحياة مع العيش ضمن القدرة الاستيعابية للنظم البيئية."، أما منظمة الفاو فتعرفها بأنها: " إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغيير التقني والمؤسساتي بطريقة تضمن تحقيق إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلة."

من خلال استقرائنا لمختلف التعاريف المقدمة للتنمية المستدامة، فهي كثيره ومتنوعة ويمكن تعريفها بأنها: "التنمية التي تحقق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي، وتساهم في تحقيق أقصى حد من النمو الأنظمة الأربعة السابقة."

الفرع الثاني: أبعاد التنمية المستدامة

تشمل أبعاد التنمية المستدامة مايلي:

أولا: البعد البيئي: هو النظام الذي يوضح الاستراتيجيات التي يجب احترامها في مجال التصنيع، بهدف التسيير الأمثل للرأس المال الطبيعي بدلا من تبذيره واستنزافه بطريقة غير عقلانية حتى لا يؤثر على التوازن البيئي.

ثانيا: البعد الاقتصادي: هو النظام الذي يسمح بإنتاج السلع والخدمات لإشباع الحاجيات الإنسانية وتحقيق الرفاهية بشكل مستمر، دون أن يؤدي ذلك إلى الاضرار بالبيئة الطبيعية، وهذا يفرض تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك للحد من هدر الموارد الطبيعية، والبحث عن الأساليب الفعالة لتلبية الحاجيات دون الاضرار بالبيئة.

ثالثا: البعد الاجتماعي: يتمحور هذا البعد في خدمة العنصر البشري وتحسين مستوى معيشته باعتباره أساس التنمية، وذلك من خلال الرفع من مستوى التعليم والصحة وتوفير السكن اللائق، توفير مناصب الشغل، التقليص من الفقر، التوزيع العادل للدخل والثروة بين أفراد المجتمع، الاهتمام بالمرأة واشراكها في عملية التنمية، حماية حقوق الانسان، بالإضافة إلى احترام وحماية الخصوصيات والتنوع الثقافي.

رابعا: البعد السياسي: يعتبر هذا البعد من أهم أبعاد التنمية المستدامة، حيث لا يمكن للأبعاد السابقة أن تتجسد لدونه، كونه الإطار الذي تعمل فيه مبادئ وقواعد الحكم الراشد، فهذا البعد ساهم في تجسيد معايير الاستدامة على مستوى كل من البعد الاقتصادي، الاجتماعي، الثقافي والبيئي.

الفرع الثالث: أهداف التنمية المستدامة

هي عبارة عن مجموعة من 17 عشر هدفا وضعت من قبل منظمة الأمم المتحدة، بموجب قرار اعتمدته الجمعية العامة في 25 سبتمبر 2015 في نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية، بعنوان: " تحويل عالمنا "، وقد أدرجت أهداف التنمية المستدامة 17، في خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

وبالتالي فإن أهداف التنمية المستدامة، هي أهداف عالمية، اعتمدتها الدول الأعضاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2015، وتمثل دعوة عالمية للعمل على انهاء الفقر وحماية الكوكب، وضمان تمتع جميع الناس بالسلام والازدهار بحلول 2030.

وتتمثل أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر فيمايلي:

1- القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.

2- القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة.

3- ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار
4- ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع.
5- تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات.
6- ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع.
7- ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.
8- تعزيز النمو الاقتصادي والمطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، توفير العمل اللائق للجميع
9- إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، تشجيع الابتكار.
10- الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها.
11- جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.
12- ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.
13- اتخاذ إجراءات عاجلة لمكافحة تغيير المناخ وآثاره من خلال تنظيم الانبعاثات وتعزيز التطورات في مجال الطاقة المتجددة.
14- حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.
15- حماية النظم الايكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي عكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي.
16- تشجيع غقامة مجتمعات سلمية شاملة للجميع من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وتوفير إمكانية الوصول إلى العدالة للجميع وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.
17- إحياء الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

المطلب الثالث: الحـــــــــــكم الراشـــــــــــــــد

لقد أخذ مصطلح الحكم الراشد مكانا بارزا في خطابات وتقارير المؤسسات والمنظمات الدولية، كما مثل موضع اهتمام الباحثين و الاكاديميين، فصيغ في سياقات معرفية مختلفة تعكس توجهات وقيم أصحابها، وقد تطور مفهومه في إطار بعدين مختلفين ومتوازيين، حيث يعكس البعد الأول، قيم الرشادة التي تحملها الحضارة الإسلامية، في حسن يعكس البعد الثاني، توجهات الفكر الغربي التي جاءت بها الفلسفة اليونانية ، وعليه فإن تحديد مفهوم الحكم الراشد يستوجب التطرق أولا: إلى تعريفه (الفرع الأول)، ثم إلى تطوره التاريخي (الفرع الثاني)، وأبعاده (الفرع الثالث).

الفرع الأول: تعريف الحكم الراشد

يعرف الحكم الراشد انطلاقا من عدة اعتبارات ورؤى تختلف من باحث ومفكر إلى آخر، ومن مؤسسة ومنظمة دولية إلى أخرى، وهذا حسب التوجهات والاهتمامات لكل منهما، لهذا فهناك العديد من التعاريف التي قدمت لمصطلح الحكم الراشد.

فقد عرفه البنك الدولي عام 1992 بأنه:" الوسيلة التي يتم بها ممارسة السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية من أجل التنمية، أما صندوق النقد الدولي فعرفه بأنه:" مفهوم واسع يشمل جميع الجوانب في كيفية حكم بلد، بما في ذلك سياسته الاقتصادية واطاره التنظيمي، بالإضافة الى الالتزام بسيادة القانون."

في حين يعرفه البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بأنه:" ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية من أجل إدارة شؤون البلد على جميع المستويات، وهو يشمل آليات وعمليات ومؤسسات يستطيع المواطنون والفئات من خلالها التعبير عن مصالحهم وحقوقهم القانونية، والوفاء بالتزاماتهم وتسوية خلافاتهم."

ويعرف الاتحاد الأوربي الحكم الراشد بأنه:" التسيير الشفاف والمسؤول للموارد البشرية والطبيعية والاقتصادية والمالية يفرض التنمية العادلة والمستدامة، ويقتضي إجراءات اتخاذ قرارات واضحة على مستوى السلطات العمومية، ومؤسسات شفافة وخاضعة لالتزام تقديم حساب " أي تقديم بيان"، وأولوية القانون في تسيير وتوزيع الموارد، وتدعيم القدرات من أجل وضع وإنقاذ الإجراءات الهادفة بصورة خاصة على الوقاية من الفساد ومحاربته."

من جهة أخرى حاول العديد من الفقهاء والباحثين تقديم تعاريف للحكم الراشد، يلاحظ على مجملها أنها لا تختلف كثيرا من حيث المعنى عن التعاريف التي جاءت بها المؤسسات والمنظمات الدولية المذكورة أعلاه.

فهناك من عرف الحكم الراشد بأنه:" ذلك الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة واطارات إدارية ملتزمة بتطوير موارد المجتمع، بتقديم المواطنين وتحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم، وذلك برضاهم وعبر مشاركتهم."، وعرفه آخر بأنه:" عنصر من عناصر قوة الدولة إذا ما تزامن مع الشفافية والمساءلة، كونه يوفر بيئة حسنة لارتقاء المجتمع وتحقيق الكثير من المميزات التي منها الشرعية وحرية انشاء الجمعيات والمشاركة في الحياة العامة وحرية التعبير، ووجود هياكل القانونية وتشريعية ثابتة وعادلة، واعتماد المحاسبة والوضوح في عمل الإدارات وتوفير المعلومة الصحيحة وفاعلية إدارة القطاع العام، فضلا عن التعاون المثمر بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني."

من خلال ما سبق من تعريفات نستنتج أن مفهوم الحكم الراشد يسمح باستعماله في عدة مجالات تتعلق بالحكم والإدارة والاقتصادية والسياسية والقانون، لارتباطه بتسيير شؤون الدولة على كافة المستويات وعلاقتها بمختلف الفواعل وما يحتويه من عناصر المساءلة والشفافية والمشاركة التي تعد عنصرا أساسيا لتحقيق رضا المجتمع.

الفرع الثاني: التطور التاريخي لمفهوم الحكم الراشد

يطرح التطور التاريخي لمفهوم الحكم الراشد جدلا فقهيا واسعا حول ظهور هذا المفهوم، فهناك من يرجعه إلى الحضارة الإسلامية (أولا)، ومنهم من يرجعه إلى الفكر الغربي الليبرالي من خلال الفلسفة اليونانية التي انبثق منها (ثانيا)

أولا: الحكم الراشد في الحضارة الإسلامية

لقد أثبتت التجربة التاريخية الإسلامية، أن الحضارة الإسلامية مهدت ووضعت أسس ومعايير الحكم الراشد ضمن مرحلتها التأسيسية منذ بيعتي العقبة الأولى والثانية، ووضع صحيفة المدينة أو ما يعرف بدستور المدينة، ثم من خلال إجراءات الخلافة وانتقال السلطة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم، وقد استمر إرساء معالم الحكم الراشد في عهد الخلافة الراشدة، وما حمله من معاني العدل وحسن التدبير، فصانت الحقوق والحريات، وحاربت تعسف السلطة العامة، ودعت

الى المشاركة الفعالة لأفراد المجتمع من نساء ورجال، والاحتكام لمبدأ سيادة القانون المتمثل في أحكام الشريعة الإسلامية.

ثانيا: الحكم الراشد في الفكر الغربي

اختلف المفكرون الباحثون حول ظهور هذا المفهوم، فمنهم من يرجعه الى القرن 13، وبضبط بفرنسا اين برز في كتابات " جون بودان" والإيطالي " ميكيافيلي"، ليعبر عن كيفية إدارة الحكومات للشأن العام، وكان معناه قريب إلى معنى الحكومة.

ويكاد يكون هناك اتفاق على أن مفهوم الحكم الراشد ظهر في اللغة الفرنسية القديمة في القرن 13، استعمل في فرنسا عام 1478 لتعيين الأقاليم التي لها وضع اداري خاص، في حين تشير بعض الأبحاث أن مفهوم الحكم الراشد قد استعمل مع ظهور الدولة الحديثة في القرن 16، ثم استعمل في القرن 18 من قبل التنوريين لإعطاء صورة جيدة حول طموح الحكومة وسلطتها واحترام حقوق ومصالح الشعب.

الفرع الثالث: أبعاد الحكم الراشد

لقد نص البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة على ثلاثة أبعاد رئيسية للحكم الراشد، هي: البعد السياسي، الاقتصادي والاجتماعي، والإداري.

أولا: البعد السياسي

يتعلق بطبيعة السلطة السياسية وشرعيتها وقدرتها على التمثيل الحقيقي لأفراد المجتمع كافة، الذين يكون لهم في نفس الوقت الحق في مساءلتها بصفتهم شركاء في عملية إدارة شؤون المجتمع في كافة المستويات.

وعليه فإن ممارسة السلطة الحاكمة للحكم عبر طريق الانتخاب النزيه والشفاف، بحيث تشكل المجالس المنتخبة صوت الشعب، الذي تنوب عنه سواء في التشريع أو تسيير وإدارة الشؤون المحلية أو الرقابة على أعمال الحكومة.

ثانيا: البعد الاقتصادي والاجتماعي

يشمل هذا البعد طبيعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي يستفيد منها المجتمع، ومدى استغلال الموارد بشكل عقلاني والتوزيع العادل لمخرجاتها.

ثالثا: البعد الإداري

يهدف إلى ترشيد الإدارة العامة وتأمين استمراريتها بكفاءة وفعالية من خلال جهاز إداري قوي وفعال يقوم بإنجاز المهام المسندة إليه بصورة فعالة وبطريقة شفافة تتضمن القضاء على الفساد والبيروقراطية وخضوع الإدارة لسيادة القانون.

خلاصة:

من خلال ما سبق التطرق إليه في الاطار المفاهيمي يمكننا القول، أن التنمية المحلية المستدامة تمثل ارتباط التنمية المحلية بأهداف الشمول والاستدامة، مع المجتمع المحلي في تجسيد هذه الأهداف في ظل إيديولوجية يغلب عليها فكرة العدل والتوازن بين الأجيال.

لأجل ذلك لا يمكن إعطاء تعريف ثابت للتنمية المحلية المستدامة، وأن أقرب تعريف لها هو أنها: " استراتيجية لاستمرار تنمية المجتمع تعمل على الربط بين الموارد المحلية والبيئة، بهدف تنمية المجتمع من خلال موارده الذاتية والمواهب الفردية والعلاقات الاجتماعية، مع مراعاة مبدأ العدالة والاستمرارية والاستدامة، من خلال العمل بما يحقق حاجيات الأجيال الراهنة دون مساس بحقوق الأجيال المقبلة ".

المحور الثاني: العلاقة بين متغيرات الدراسة

أولا: العلاقة بين الحكم الراشد والإدارة المحلية

تظهر العلاقة بينهما في أن الحكم الراشد اسقاط مباشر على ما يسمى الحكم المحلي الراشد، فالعلاقة وجه من أوجه الحوكمة، التي عرفت بعدة مسميات مثل الحوكمة المحلية، الإدارة النزيهة...إلخ.

فالحكم المحلي الراشد هو توجه يفرض نفسه كاستراتيجية حتمية في الوقت الراهن للتنمية القاعدية للاقتصاد والفساد الإداري المتفشي بشكل يعميق الحراك التنموي المحلي ومن ورائه الوطني وحتى الدولي.

وانطلاقا من هذا المفهوم صدر إعلان عن مؤتمر الاتحاد الدولي لإدارة المدن الذي عقد في صوفيا عام 1996، حدد عناصر الحكم المحلي الراشد وهي:

- نقل مسؤولية الأنشطة العامة الملائمة إلى المستويات المحلية المختلفة بموجب القانون.
- لامركزية مالية وموارد كافية للقيام بتلك الأنشطة على المستوى المحلي.
- مشاركة حقيقية للمواطن في صنع القرار المحلي.
- تهيئة الظروف التي من شأنها خصخصة الاقتصاد المحلي.

الملاحظ على هذه العناصر الواردة في الإعلان أعلاه، أنها تتوافق من الناحية النظرة القانونية مع مفهوم اللامركزية الإدارية وأركانها، المتمثلة فيمايلي:

- توزيع الوظيفة الإدارية بين الإدارة المركزية وبين وحدات إدارية إقليمية ومرفقية
- تمتع هذه الوحدات بالشخصية المعنوية والاستقلال الإداري والمالي.
- الخضوع للرقابة الوصائية
- انتخاب الممثلين على المستوى المحلي.

ثانيا: العلاقة بين الإدارة المحلية والتنمية المحلية

من الطبيعي أن تكون هناك علاقة بين التنمية المحلية والإدارة المحلية، فالجانب الإداري في عملية إعداد وتنفيذ ومتابعة خطط التنمية المحلية ضروري جدا لنجاحها، وتحقيق أهدافها التنموية، إذ أن فشل كثير من خطط التنمية وبالذات الريفية منها، في العديد من دول العالم النامي ناجم بالأساس عن الأساليب الإدارية المتبعة في إدارة خطط التنمية أثناء تنفيذها، وليس عن قصور في محتوى عملية التخطيط.

إن تطبيق الإدارة اللامركزية بفعالية، يساهم في تطوير برامج التنمية بسهولة إزاء حاجات السكان المحليين ومتطلباتهم، نظرا لأنها تسمح بمشاركة سكان الإقليم في عملية إعداد وتنفيذ الخطط التنموية لمناطقهم، كما أنها توفر دعما هاما لحشد الطاقات وتعبئة الموارد، وهذا ما يعزز فرص نجاح التنمية المحلية.

ثالثا: العلاقة بين الإدارة المحلية والتنمية المستدامة

تعتبر مسألة حماية البيئة قضية محلية إقليمية أكثر منها قضية مركزية، وذلك نظرا لقرب الهيئات المحلية من الواقع البيئي وخصوصيات مكوناته التي يتميز بها، حيث تختلف هذه المكونات بين المناطق الساحلية من المناطق الداخلية والصحراوية، لأن موضوع حماية البيئة تحكمه مجموعة من القوانين العامة والخاصة، التي تتدخل في عمليات تطبيقها عدة هيئات، فإنه من الطبيعي أن تكون لهذه الهيئات امتداد محلي وإقليمي تحت تسميات ومهام مختلفة.

وتعتبر الجماعات المحلية هيئة رئيسية تعمل على تنسيق بين هذه الهيئات من أجل حماية البيئة، بما تملكه من آليات قانونية كنظام الضبط البيئي المحلي، والتخطيط البيئي المحلي.. وغيرها من الصلاحيات التي خولها القانون للجماعات المحلية من أجل حماية البيئة وتحقيق التنمية المحلية المستدامة.

المحور الثالث: الآليات الاقتصادية والبيئية لتفعيل دور الجماعات الإقليمية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة

تعد التنمية الاقتصادية ضرورة حتمية لتلبية الحاجيات العامة، إلا أنها غالبا ما يكون لها انعكاسات سلبية على البيئة سواء من خلال استنزاف الموارد الطبيعية أو من خلال التلوث وكلاهما يرتبط بالنمو الاقتصادي، لذا اتجه العالم المعاصر إلى البحث على آليات بديلة من شأنها أن تحقق التنمية الاقتصادية بصفة مستمرة ومتواصلة مع الحفاظ في نفس الوقت على البيئة والموارد الطبيعية.

ويعد الاقتصاد الأخضر أحد الآليات الحديثة للتنمية الاقتصادية التي تراعي البعد البيئي، الذي يمكن التعبير عنه بأنه: اقتصاد محافظ على البيئة.

وعليه سنحاول فيمايلي: التطرق إلى تعريف الاقتصاد الأخضر، ومميزاته، وصوره، على النحو التالي:

أولا: تعريف الاقتصاد الأخضر

يعرف الاقتصاد الأخضر حسب برنامج الأمم المتحدة للبيئة بأنه: " الاقتصاد الذي يؤدي إلى تحسين رفاه الانسان، وتحقيق الانصاف الاجتماعي ويساهم في الحد من المخاطر والأضرار التي تهدد النظم البيئية والموارد الايكولوجية."

وعرفته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على أنه: " النمو الاقتصادي الذي يحفظ الثروات الطبيعية اللازمة لاستمرار تأمين الموارد والخدمات البيئية الضرورية لرفاه الانسان."

عموما قدمت عدة تعاريف للاقتصاد الأخضر، تذهب في مجموعها إلى القول بأن الاقتصاد الأخضر، هو الاقتصاد الذي من شأنه تحسين نوعية الحياة للإنسان على المدى الطويل، دون تعريض الأجيال المقبلة إلى مخاطر بيئية أو ندرة إيكولوجية خطيرة."

ثانيا: مميزات الاقتصاد الأخضر

يتميز الاقتصاد الأخضر بعدة مميزات وخصائص تتمثل فيمايلي:

– يساهم بفعالة في تقليل من انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون و في تطوير استخدام الطاقات المتجددة و بالتالي يحافظ على الموارد الطبيعية.

– أنه اقتصاد نقي ونظيف لا يسبب التلوث مثلما يسببه الاقتصاد التقليدي الذي يهتم فقط بالتنمية دون الاهتمام بالجانب البيئي,

– يجمع بين مفاهيم متعددة مثل الاستثمار الأخضر، الإنتاج النظيف، الاستهلاك الأخضر، والوظائف الخضراء.

ثالثا: صور إعمال الاقتصاد الأخضر

هناك صورتين هامتين تركز عليهما الدول حاليا في إطار الاقتصاد الأخضر هما : الطاقات المتجددة، وإعادة رسكلة النفايات.

أ- الطاقات المتجددة:

تمثل الطاقات المتجددة مصدرا مستقبليا هاما للطاقة على المستوى العالمي، كبديل للطاقة الأحفورية الناضبة، ويتمثل الدافع وراء التوجه نحو هذا النوع من الطاقات، في حماية البيئة والحد من التلوث البيئي الذي يسببه انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون.

وتعرف الطاقة المتجددة وفقا للوكالة الدولية للطاقة بأنها:" مصادر الطاقة الناجمة عن مسارات طبيعية تلقائية، كأشعة الشمس والرياح التي تتجدد في الطبيعة بوتيرة أعلى من وتيرة استهلاكها." وعرفها برنامج الأمم المتحدة للبيئة بأنها:" عبارة عن طاقة لا يكون مصدرها مخزون ثابت ومحدود في الطبيعة، تتجدد من تلقاء نفسها بصفة دورية أسرع من وتيرة استهلاكها، وتظهر في خمس أشكال: الكتلة الحيوية، أشعة الشمس، الرياح، الطاقة الكهربائية، طاقة باطن الأرض."

وقد سعت الجزائر على غرار بقية دول العالم، إلى تكريس إطار تشريعي ومؤسساتي لتفعيل الاستفادة من الطاقات المتجددة.

1- الإطار التشريعي:

أصدرت الجزائر جملة من النصوص القانونية والمراسيم التنفيذية المؤطرة لذلك، ويعتبر القانون رقم 99-09 المؤرخ في 28 جويلية 1999 المتعلق بالتحكم في الطاقة، أول قانون يكرس هذا التوجه، وتدعيما لهذه السياسة التي انتهجتها الجزائر، صدر قانون 04-09 المؤرخ في 14 أوت 2004 المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة، وتم بموجبه تسطير برنامج هو البرنامج الوطني لترقية الطاقات المتجددة في اطار التنمية المستدامة، الذي يمتد من سنة 2011-2030، يهدف لتطوير الطاقة الشمسية، طاقة الرياح على نطاق واسع، إدخال فروع الكتلة الحيوية، الطاقة الحرارية الأرضية وتطوير الطاقة الشمسية الحرارية.

2- الإطار المؤسساتي:

بعد وضع البرنامج الوطني السابق الإشارة إليه، تم انشاء عدة هياكل داعمة لتطوير وترقية الطاقات نذكر منها:

- المرصد الوطني لترقية الطاقات المتجددة: هي هيئة وطنية تتولى مهام ترقية وتطوير استعمال الطاقات المتجددة.

- المعهد الجزائري للطاقات المتجددة: نشأ سنة 2011 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 11-33 المؤرخ في: 2011/1/27 وهو مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، موضوع تحت وصاية الوزير المكلف بالطاقة، ويسهر على تنمية وتطوير الطاقات المتجددة وتشجيع مشاريع البحث في هذا المجال.

ب- رسكلة النفايات:

يعتبر قطاع رسكلة النفايات أو إعادة تدويرها من أهم القطاعات المعززة للاقتصاد الأخضر، بناءا عليه سنتطرق أولا إلى ضبط مفهومها من خلال تعريفها وتبيان أهميتها في مجال حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، ثم نتطرق إلى الإطار التشريعي المنظم لها في الجزائر، وذلك على النحو التالي:

1- مفهوم رسكلة النفايات:

ظهرت فكرة رسكلة النفايات خلال الحرب العالمية الثانية، بسبب شح الموارد الأولوية، مما دفع بالدول أنداك إلى تجميع المواد المستعملة وإعادة تدويرها للاستفادة منها خصوصا مادة الحديد والبلاستيك.

وتعرف رسكلة النفايات بأنها: " عملية إعادة تصنيع واستخدام المخلفات سواء المنزلية، الصناعية أو الزراعية بقصد التقليل من آثار تراكمها في البيئة."

كما تعرف أيضا أنها: " عملية إعادة تصنيع المخلفات الناتجة عن العملية الاقتصادية مرة أخرى، بما يتيح للمؤسسة المنتجة إمكانية الحد من الضغوط الناتجة عن ندرة الموارد سواء أثناء عملية التصنيع أو حتى الضغط الذي تولده عملية التخلص منها."

2- أهمية رسكلة النفايات في تحقيق التنمية المحلية المستدامة:

- تساهم في المحافظة على الموارد الطبيعية والتقليل من استنزافها بما يحفظ حقوق الأجيال المقبلة من الاستفادة من الموارد الطبيعية.

- توفر فرص الاستثمار الأخضر الصديق للبيئة، خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي يمكن من خلالها توفير وظائف خضراء في مجال جمع النفايات وإعادة تدويرها.

- الحد من انتشار الأوبئة والامراض المتنقلة من جراء الانتشار العشوائي للنفايات المطروحة في البيئة، فالرسكلة تتيح استعادت جزء كبير من النفايات وجزء المتبقي يمكن التخلص منه عبر مراكز الردم المستوفية للمعايير الصحية.

3- الإطار التشريعي لرسكلة النفايات في الجزائر:

يعتبر القانون 19/01 المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وازالتها، الاطار القانوني المنظم لعملية إدارة النفايات بمختلف أنواعها، وقد استعمل هذا القانون في هذا المجال مصطلح تثمين، الذي يكون عبر ثلاث طرق: إما تثمين مادي (إعادة تدوير و رسكلة المواد كالحديد وبلاستيك والورق والزجاج)، أو تثمين بيولوجي (انتاج السماد العضوي الذي يستعمل للزراعة)، أو تثمين طاقوي (الحرق الآمن للنفايات والاستفادة من الطاقة الناجمة).

ولأن الجماعات الإقليمية هي المختصة بمهام ضمان الصحة والنظافة العامة، فقد نص قانون البلدية 10/11، وقانون الولاية 07/12 على الإجراءات الواجب اتباعها في مجال جمع النفايات ومعالجتها.

واستكمالا لهذا الإطار التشريعي، أصدرت عدة مراسيم تنفيذية متعلقة بتسيير النفايات مثل المرسوم التنفيذي 372/02 المتعلق نفايات التغليف، والمرسوم التنفيذي 175/02 المتعلق بالوكالة الوطنية للنفايات، والمرسوم التنفيذي 410/04 المتعلق بتحديد القواعد العامة لتهيئة واستغلال المنشآت المعالجة للنفايات، وكل هذه المراسيم التنفيذية جاءت لتبين كيفية تطبيق القانون 19/01، الذي على ضوئه تم وضع إطار مؤسساتي يعزز العمل بالمبادئ التي تضمنها هذا القانون.

4- الإطار المؤسساتي:

يتطلب تجسيد النظام القانوني – السابق بيانه أعلاه – لتسيير النفايات وتثمينها وجود إطار مؤسساتي يقف على هذه العملية، بداية من الهيئات المركزية ذات الصلة بالسياسة البيئية العامة مثل وزارة البيئة، إضافة إلى الدور المهم الذي تلعبه الإدارات اللامركزية سواء الجماعات الإقليمية من بلدية والولاية التي لها صلاحيات بموجب القوانين المعمول بها في مجال حماية النظافة و الصحة العامة خصوصا اختصاص الضبط الإداري لوقاية المواطن من مخاطر النفايات، وأيضا دور مديريات البيئة على المستوى الوطني التي يمكنها مراقبة نشاط معالجة وإدارة النفايات على المستوى المحلي.

وتدعيما لهذه الهيئات المركزية واللامركزية، نجد أن المشرع أنشأ مؤسسات مهمتها المحافظة على البيئة في إطار تسيير النفايات نذكر منها:

- **الوكالة الوطنية للنفايات:**

أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 175/02، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع تجاري وصناعي، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تعمل تحت وصاية الوزير المكلف بالبيئة والطاقات المتجددة، ويمكن تلخيص مهامها:

- تطوير نشاطات فرز النفايات وجمعها ومعالجتها وتثمينها وازالتها.
- تقديم المساعدات للجماعات المحلية في ميدان تسيير النفايات
- انجاز دراسات وأبحاث ومشاريع تجريبية متعلقة بتسيير النفايات
- نشر المعلومات العلمية والتقنية وتوزيعها.

- **المعهد الوطني للتكوينات البيئية:**

بم إنشاؤه بموجب المرسوم التنفيذي 263/02 المؤرخ في 17 أوت 2002، يعد مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالاستقلال المالي، وضع تحت وصاية الوزير المكلف بالبيئة والطاقات المتجددة، من مهامه الأساسية ضمان التكوين وترقية التربية البيئية، من خلال المساهمة في تكوين مختلف الفاعلين في هذا المجال سواء من القطاع العام أو الخاص، وكذا المساهمة في مجال التربية البيئية من خلال وضع برامج تربوية وتنشيطها والقيام بأعمال تحسيسية لفائدة الجمهور.

- **المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة:**

أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي 115/02 المؤرخ في: 3 أفريل 2002، الذي يساهم بدوره في حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، من خلال المعلومات التي يوفرها حول البيئة ووضعيتها على الصعيد الوطني، فهو بمثابة شبكة معلوماتية مهمة تساعد على حل مشكلة النفايات وطرق تسييرها للحد من التلوث.